تقرير اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين 2015

إعداد: اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين

ملخص التقرير

يعتبر التعليم المحرك الأساسي للتنمية، ويقاس تقدم الأمم والدول بمدى اهتمامها بالتعليم، وتقوم الدول بمراجعة أنظمتها التعليمية والتربوية مراجعة شاملة ودورية بهدف إعداد مواطنيها ومجتمعها للمنافسة على مستوى العالم لمواجهة التحديات، كالتعامل مع ثورة المعلومات والاتصالات، وتنامي المعرفة بشكل مطّرد، وما يحمله المستقبل من تغيرات في المجالات الاقتصادية والتنموية. لذا، فإن قدرة النظام التربوي على مواكبة التغيرات، والتصدي للتحولات المستمرة، تتجلى في قدرته على بناء الإنسان وتأهيله بشكل شامل، بما يضمن حصوله على المعارف الحديثة المطلوبة والمستجدة، وإتقانه للمهارات الحياتية والتقنية الفنية، واكتسابه الاتّجاهات والقيم الإنسانية مع الحفاظ على هويته الوطنية وتراثه وثقافته العربية الإسلامية.

إن الظروف السياسية المتغيرة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، واستحقاقات إقامة الدولة الفلسطينية والاستقلال الوطني، جميعها تؤثر على معظم مناحي الحياة في فلسطين، وتفرض على الفلسطينيين استحداث نظام تربوي (فلسطيني) مرن، يستجيب بشكل مستمر للتغيرات الدائمة، ويؤهل الأفراد لغد أفضل، وذلك على اعتبار أن الإنسان هو أساس العملية التنموية والرأسمال الاجتماعي ومحورهما. لذا، فإن التربية والتعليم، وفي الإطار الأوسع المعارف، هي المجال الأهم لتطوير مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين. ولتحقيق ذلك، ولمواجهة التغيرات المستمرة، والمساهمة في بناء الدولة الفلسطينية، واستكمال مشروع التحرر الوطني، كان لا بد من مراجعة النظام التعليمي في فلسطين وتقييمه من حيث محتوى المناهج، وطرق التدريس، والتقويم، والمتابعة، والبيئة التعليمية من حيث مدى قدرتها على تعزيز التعلم النشط، والتفكير الناقد الحر، وحل المشكلات، ومراعاة الفروق الفردية، آخذين بعين الاعتبار التطور التكنولوجي وعلاقته بطرائق التدريس واهتمامات المتعلم. فالاستثمار في التعليم، هو ركيزة أساسية على طريق نيل الحقوق الوطنية والسياسية، وخطوة استراتيجية لتطوير فلسطين، ليس ثقافياً فحسب، وإنما أيضاً اقتصادياً واجتماعياً، والمنافسة على مستوى المنطقة.

أولت السلطة الوطنية منذ تسلمها صلاحية قطاع التعليم اهتماماً خاصاً به، وحققت العديد من الإنجازات على صعيد منع انهيار النظام التعليمي، وضمان استمرار المجريات اليومية للتعليم على الرغم من الظروف السياسية وممارسات الاحتلال، واقتصرت الجهود على المتابعات والإجراءات العادية للتخفيف من أثر العدوان الإسرائيلي المستمر على العملية التعليمية، التي لم ترتقِ إلى مستوى التطوير والتحديث الحقيقي لكينونة النظام التعليمي مقارنة بالوصف التاريخي للشعب الفلسطيني بأنه من أكثر الشعوب تعلماً. والآن، ومع وجود حكومة تولي التعليم اهتماماً خاصاً، آن الأوان للبدء بالتغيرات الجذرية بكل متطلباتها واستحقاقاتها المادية والبشرية.

وبعد مراجعة شاملة للمحاور المختلفة في قطاع التعليم، تبين «أن التعليم بوضعه الحالي لا يلبي معايير الجودة المتعارف عليها، وبحاجة ماسة إلى إصلاح شامل لجميع قطاعاته». فالمناهج الحالية مثقلة بالمعلومات، والمواد الدراسية تعتمد الحفظ والتلقين والتعلم عن ظهر قلب، وتركز على المعارف ومهارات التفكير الدنيا، وتهمل التطبيق ومهارات الحياة والتفكير العليا، فهي لا تعزز الإبداع والتحليل الناقد وحل المشكلات، ولا تتطرق إلى التعليم

الريادي. كما أن البيئة المدرسية لا تشجع البحث والاستقصاء، ولا تلبي احتياجات المتعلمين المختلفة تبعاً لتطور نمائهم، وتعدد ذكاءاتهم، واختلاف قدراتهم وبيئاتهم. إن استراتيجيات التعلم المتبعة في معظم المدارس الفلسطينية، تتمركز حول المعلم أو الكتاب المدرسي، مهملةً المتعلمين بشكل قصدي أو غير قصدي، فمشاركة المتعلمين في الصف محدودة لا تتعدى الاستجابة السلبية لأسئلة المعلم، فالنظام التعليمي لا يوازن من حيث الأهمية بين المتعلم والمعلم والمدرسة والمنهاج. إن أي نظام تعليمي نموذجي يجب أن يخلق حالة التوازن الشاملة بين المتعلم والمعلم والمدرسة والمنهاج.

كما يفتقر النظام التعليمي الحالي إلى التواصل الحقيقي بين المدرسة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي في القضايا التربوية، فالمجتمع الفلسطيني، بجميع شرائحه، لا يزال يراقب ما يحدث على صعيد تعليم أطفاله دون تدخل في التخطيط والمراقبة والمتابعة له. كما أن هنالك غياباً لمرجعية قانونية للتعليم، ما يساهم في إمكانية تعدد التفسيرات والمرجعيات الفردية لأي قرارات تؤخذ. فالقرارات تؤخذ بشكل فردي، وعلى أعلى المستويات، وذلك ناتج عن مركزية الإدارة التربوية، ما يؤثر على واقع الميدان التربوي، وبخاصة صلاحية المعلمين في اختيار ما يناسب احتياجات طلبتهم، وصلاحيات مديري المدارس، إضافة إلى الصلاحيات المحدودة الممنوحة لمديري التربية والتعليم في مناطقهم. ومن ناحية أخرى، فإن تعدد الجهات المركزية في وزارة التربية والتعليم العالي التي تتعامل مع الميدان دون تنسيق وتكامل في العمل فيما بينها، يعتبر من أكثر العوامل سلبية على إنجاز العمل في الميدان بجودة عالية.

إن أساليب التقويم المتبعة في المدارس الفلسطينية هي أساليب تقليدية، تعتمد، في الغالب، الامتحان الورقي أساساً لقياس ما تم حفظه من الكتب المدرسية، وذلك لن يساهم في تحسين جودة التعليم، ولا في تكوين مواطن فلسطيني قادر على التساؤل وحل المشكلات والمساهمة في بناء مجتمع، فالمدارس تعمل لأجل تهيئة طالب قادر على النجاح بامتحان الثانوية العامة (التوجيهي)، من خلال استذكار مجموعة من المعلومات والامتحان بها. فنظام التوجيهي الحالي هو أحد أسباب الجمود المستمر في النظام التربوي. وبسبب طبيعة الامتحان المعتمدة على الحفظ والاسترجاع، نجد نسبة الملتحقين بالفروع الأكاديمية وبخاصة فرع العلوم الإنسانية (الأدبي) تصل إلى 76%، أما الفرعان العلمي والمهني، فإنهما يعانيان من شح الإقبال عليهما، ولذلك انعكاسات خطيرة على نظام التعليم العالي، وتفشي البطالة بين أوساط الشباب.

أما واقع المعلمين الفلسطينيين، فعلى الرغم من التزايد المطّرد في الطلب على مهنة التعليم (ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر مشغلين في القطاعات الأخرى) فإن المعلمين يعانون من أوضاع وظيفية ومهنية سيئة، ليس أقلها انخفاض متوسط راتب المعلم، وتراجع مكانته الاجتماعية، وقلة دافعيته للعمل، وصعوبة الظروف الوظيفية في المدرسة. فكثرة الأعباء الإدارية، وقلة الصلاحيات المعطاة للمعلم، وتشدد نظام الإشراف والرقابة عليه، وتعدد الجهات التي تلقي بالمهام على كاهله، وكثرة برامج التدريب التي يشارك بها بطريقة عشوائية، ومن جهات متعددة، دون وجود استراتيجية ومنهجية واضحة تنظم عملية التعاطي مع التدريبات الداخلية والخارجية، كل ذلك يزيد من إحباط المعلمين، ويقلل من إنجازاتهم في الميدان.

وللنهوض بالتعليم، لا بد من العمل من خلال رؤية تربوية فلسطينية متنورة، تركز على الإنسان الفلسطيني كفرد، من خلال تعزيز منظومة القيم والأخلاق وإعادة بنائها، واكتساب المعرفة وإنتاجها بتوظيف أحدث التقنيات التكنولوجية للوصول إلى التحرر والتنمية، وتحقيق أهداف المجتمع الفلسطيني المتنور الحديث. ومن أهم أولويات النموذج الإصلاحي هو تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية، وتطوير الإدارة اللامركزية في التعليم، وإشراك المجتمع في العملية التعليمية لمتابعة ومراقبة بناء الإنسان الفلسطيني المشارك القادر على التساؤل والحوار والتعلم في بيئة آمنة وحوارية تراعي قدراته وإمكانياته وبطريقة تعلم تناسبه.

ومن ناحية أخرى، على نظام التعليم العام، بشقيه الأكاديمي والمهني، رفد مؤسسات التعليم العالي بطلبة يمتلكون مهارات القرن الحادي والعشرين، ويستطيعون البحث والتقدم في مسارات أكاديمية ومهنية تلبي احتياجات سوق العمل، وأن يوجه الطلبة حسب ميولهم وقدراتهم، في تحديد دقيق للمهارات المتوقعة المطلوبة لزيادة منافسة الخريجين على الوظائف، وامتلاك المهارات المطلوبة والمعرفة.

اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية

تشكلت اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين بمبادرة مشكورة من دولة رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله، وبرئاسة معالي وزير التربية والتعليم لمراجعة حيثيات النظام التعليمي الحالي، وتطوير منهجية واضحة للإصلاح التربوي تواكب التطور العالمي، وذلك في كل مستويات التعليم العام والعالي (التعليم المهني والتقني والمفتوح)، مع التركيز على نقاط القوة في النظام التعليمي وتعزيزها، وتحديد نقاط الضعف لوضع آليات للتغلب عليها والحد منها، وتطوير نموذج للنهوض بالتعليم في فلسطين.

نبذة عن تشكيل اللجنة وآليات العمل بها

شكّل دولة رئيس الوزراء اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية بقرار صادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2013/10/24 والحامل رقم (16/02/ر.و./ر.ج) باسم اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية في فلسطين، بعضوية عدد من الشخصيات المهنية والاعتبارية والممثلة لقطاعات تعليمية مختلفة (انظر ملحق رقم 1)، وبناءً على توجيهات دولة رئيس الوزراء بالاجتماع الأول للجنة، اتفق على اعتبار التعليم استثماراً وطنياً وأساساً ومحركاً للعملية التنموية، وذا أولوية كبرى للحكومة الفلسطينية السادسة عشرة، كأداة للتطوير والبناء والتقدم. وقد بدأ عمل اللجنة بتاريخ 2013/12/9، ويغطي عمل اللجنة كلاً من التعليم العام، والتعليم العالي (الجامعي، والتقني، والتقليدي، والمفتوح).

كلفت اللجنة بتطوير نموذج نوعي للنهوض بالتعليم في فلسطين باعتباره محركاً أساسياً لعملية التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني، من خلال وضع إطار وسياسات ضمن السياق القيمي الأخلاقي الخاص والعام، وذلك بعد إجراء مراجعة شاملة ومعمقة للمسيرة التعليمية في فلسطين.

عقدت اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية العشرات من الاجتماعات منذ تشكيلها لتحقيق ذلك. وتم مراجعة وتحليل كل ما هو متوفر من دراسات وتقارير في وزارة التربية والتعليم العالي، وخطتها الاستراتيجية للأعوام 2014-2019، ودراسة الوضع الحالي في الوزارة، من خلال مقابلات ولقاءات مكثفة بين أعضاء اللجنة والمختصين من مسؤولي وزارة التربية والتعليم العالي وموظفيها وفنييها، ومجموعة مختارة من مديري التربية ومديري المدارس والمعلمين، حيث كانت هذه اللقاءات مثمرة ومفيدة، أدت إلى مراجعة شاملة في مجال التعليم العام، كما تم عمل مراجعة نقدية لنماذج دولية متميزة في التعليم مثل **سنغافورة، وماليزيا، وفنلندا، واليابان**، واستخلاص الدروس والعبر منها.

التحديات التي تواجه النظام التعليمي في فلسطين

1. **الاحتلال الإسرائيلي والواقع السياسي** المتغير تبعاً للمستجدات المتواصلة، وانعكاس ذلك على استراتيجيات السلطة الوطنية الفلسطينية، والأحزاب السياسية الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. فعلى مستوى التخطيط، فإن الخطط التي يتم إعدادها لا يتم تنفيذها في كثير من الأحيان، لأن تمويلها مرتبط بالواقع السياسي، كما أن العدوان الإسرائيلي المستمر ساهم في إضعاف العملية التعليمية وإصابتها بشكل مباشر في كثير من المواقع، ومن أهمها قطاع غزة ومدينة القدس.
2. **المشروع الوطني الفلسطيني** وضرورة التحرر وتجسيد الهوية وتضارب الأجندات الوطنية والعربية والدولية، وانعكاس ذلك على المواطن الفلسطيني، فلم يعد واضحاً ما هو دور المؤسسة التعليمية الوطني؛ فهل هو لتجسيد الهوية الوطنية وللمساهمة في بناء الإنسان القادر على الصمود والمقاومة لتحرير وطنه، أم هو لبناء مواطن صالح في دولة مدنية سالمة ومسالمة، أم تهيئة مواطن يؤمن بالسلام والعولمة والديمقراطية التي يتعلمها عبر مشاريع خارجية داخل المدرسة؟
3. **قانون التعليم**: غياب قانون حديث للتعليم الفلسطيني، حيث أن القانون المعد سابقاً عرض بقراءة أولى وثانية في المجلس التشريعي، ولكن ظروف الانقسام حالت دون إقراره بالقراءة الثالثة، وذلك يؤدي إلى إدارة نظام تعليمي كامل دون وجود قانون واضح ينظم العمل.
4. **هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي**: هناك حاجة لإعادة تشكيل هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي الحالية، حيث هناك العشرات من الإدارات العامة والمديريات في تداخل واضح في المهام والمسؤوليات، ما يربك العمل ويعيقه ويؤدي إلى منافسات وتضارب في القرارات والتعليمات للميدان. كما أن هنالك أثراً لاستمرار فصل ودمج وزارتي التعليم العام والتعليم العالي مع توالي الحكومات.
5. **الموازنات الحكومية المرصودة للتعليم**، حيث أن هناك تدنياً في حصة التعليم من موازنة الحكومة، كما أن قلة حصة الجامعات، وبخاصة موازنة البحث العلمي، من الموازنة الحكومية ينعكس سلباً على واقع البحث العلمي وأهميته في فلسطين.
6. **تراجع أوضاع المعلمين الوظيفية** وتدني مستوى المعيشة لهم وللعاملين في قطاع التعليم، ما أثر سلباً على مكانة المعلمين الاجتماعية، وبالتالي مكانتهم داخل مدارسهم وبين الطلبة.
7. **ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** وما رافق ذلك من انفتاح على العالم الخارجي، وظاهرة العولمة، وبُعد نظام التعليم الحالي عن التطور التكنولوجي، حيث أن الكثير من المواد التعليمية قد أصبحت قديمة نسبياً، وأن العديد من الطلبة على اطلاع بالمستجدات التكنولوجية، ولا يزال الكثير من معلميهم غير ملمين بأساسيات استخدام التكنولوجيا في التعلم وفي متطلبات الحياة لهذا العصر، ما انعكس سلباً على إيمان الطلبة بأهمية المدرسة واحترامهم لمعلميهم.
8. **تدخل الجهات الخارجية من خلال التمويل**: تعدد الجهات الممولة للتعليم وانعكاس أجنداتها على أولويات التطوير، حيث أن التكلفة التطويرية لوزارة التربية والتعليم تعتمد بمعظمها على المشاريع الدولية، وليست مرتبطة

بأولويات التعليم في فلسطين، وفي كثير من الأحيان هي تجارب يتم تطبيقها وتنتهي بانتهاء التمويل، ما يؤثر سلباً على مسيرة التنمية المستدامة للقطاع التربوي.

9. **التنوع في خصوصية المواقع الفلسطينية المختلفة تبعاً للأوضاع السياسية**؛ مثل خصوصية القدس والمناطق المحيطة بجدار العزل العنصري، وقطاع غزة، ومناطق «ج»، والأغوار، وغيرها. فكل حالة منها تحتاج إلى خطة للتعليم مختلفة، وبأولويات مختلفة تبعاً لاحتياجات المنطقة وسكانها، فوجود خطة تطويرية واحدة للتعليم دون بدائل، أو خطة طوارئ معدة مسبقاً، يعيق تحسين التعليم.
10. **مركزية الإدارة**: جميع القرارات التعليمية تؤخذ على مستوى وزارة التربية والتعليم، وفي الغالب لا يوجد تفويض للصلاحيات لمديريات التربية أو لمديري المدارس في الجانبين الإداري والمالي.
11. **ضعف مخرجات التعليم العالي**، بما يتضمنه ذلك من تكرار البرامج الأكاديمية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي، واستمرار التراجع في نوعية المخرجات التعليمية المرتبطة بالمتعلمين على مستوى التعليم العام والعالي، وتزايد أعداد الخريجين من الكليات الإنسانية، وتزايد معدلات البطالة بين الخريجين، وجدوى وجودة برامج التعلم المفتوح، وضعف البحث العلمي في فلسطين ومحدودية النشر العالمي الفلسطيني.

واقع التعليم العام في فلسطين وتوصيات لتطويره

استلم الفلسطينيون مسؤولية الإشراف وإدارة العملية التعليمية بعد العام 1994، وتم إنشاء وزارة التربية والتعليم لاحقاً لاتفاق أوسلو. وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات، وتمت إدارة التغيرات في العملية التعليمية المرتبطة بالواقع السياسي في الانتفاضات المتتالية، ما منع التدهور في النظام التعليمي ككل، وكانت الجهود تتركز على معالجة حالة الضعف في البنية التحتية (الخطة الاستراتيجية، 2014)، ومواجهة التزايد السريع في الطلب على التعليم، من خلال بناء المئات من المدارس وتجهيزها، مع العلم بأن حوالي 40% من السكان هم في فئة عمر التعليم.

تتحمل الوزارة مسؤولية إدارة المدارس الحكومية بما تحتوي ما نسبته 67.08% من مجموع الطلبة، وتشرف على المدارس التي يديرها القطاع الخاص بما نسبته 8.85% من الطلبة، وتشرف وكالة الغوث الدولية على ما نسبته 24.07% من مجموع الطلبة الكلي. وقد بلغ عدد المدارس الكلي في فلسطين 2753 مدرسة، موزعة على 23 مديرية تربية، منها 7 في قطاع غزة، وبلغ عدد الطلبة الكلي 1.136.739 طالباً وطالبة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2013).

تبين من نتائج العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة والمعدة من قبل العاملين في وزارة التربية والتعليم العالي، والباحثين، والأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، والمؤسسات التربوية، والخبراء الدوليين، أن التعليم في فلسطين شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الماضية على المستوى الكمي (تقرير التعليم للجميع، 2014). أما على مستوى نوعية التعليم، فالعديد من المؤشرات تؤكد على التراجع المستمر في ذلك، وأن هنالك حاجة ماسة إلى إصلاح التعليم في فلسطين وتحقيق الجودة المنشودة التي تعتبر الهدف الأسمى الذي نسعى له جميعاً. وفيما يلي أبرز التحديات والتوصيات تبعا للمحاور:

أولاً. رياض الأطفال

تشرف وزارة التربية والتعليم العالي على هذا القطاع من حيث الترخيص والمناهج، ولكنها ليست مسؤولة عن رياض الأطفال بشكل مباشر، وقد بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية في رياض الأطفال 43.3%، وهذه نسبة متدنية مقارنة مع أهمية هذه المرحلة العمرية للطفل، وضرورة التحاقه بمؤسسة تربوية تساهم في تطوره النفسي والاجتماعي والعقلي ومهاراته العملية والحسية والحركية.

التحديات:

1. رفع نسبة الالتحاق برياض الأطفال.
2. تحسين أداء العاملين والعاملات في رياض الأطفال.
3. توفير الميزانيات لدعم قطاع الطفولة المبكرة.
4. ترابط المناهج المقدمة مع فلسفة التعليم في فلسطين.

التوصيات:

1. تشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي على الاستثمار في قطاع رياض الأطفال.
2. صياغة التشريعات والقوانين الداعمة لضمان الأمن والأمان للطفل، والتأكيد على التربية الشاملة.
3. تقويم تجربة مشروع الصف التمهيدي لدراسة إمكانية تعميم التجربة (مالياً، وإدارياً، ونوعياً) حيث أن تعميم التجربة قد يشكل عبئاً جديداً على الحكومة لا داع له.

ثانياً. التعليم العام

2-1 قدرة النظام التعليمي على المواءمة ما بين الطلب والعرض

إن التزايد المستمر في أعداد الطلبة يتبعه تزايد ملائم في أعداد الشعب والمدارس والمعلمين من خلال بناء مدارس جديدة، أو إضافة غرف صفية، وتعيين معلمين وموظفين في المدارس سنوياً،

حيث بلغت نسبة الزيادة السنوية في عدد الطلبة في المدارس الفلسطينية 0.9%، رافقها تزايد في عدد الشعب بنسبة 1.7%، وتزايد 2.7% في عدد العاملين بالمدارس. هذه المواءمة ساهمت في تحسين بعض المؤشرات النوعية في التعليم، فبلغت نسبة الطلبة لكل شعبة 29.7 طالباً، والمساحة المخصصة لكل طالب التي تقل عن 1.2%، وصلت إلى 25.9% من مجموع الغرف الصفية (وزارة التربية والتعليم العالي، 2013).

التحديات:

1. خصوصية القدس وقطاع غزة والأغوار والمناطق حول الجدار والإجراءات التعسفية للاحتلال الإسرائيلي، فيما يتعلق بإنشاء المدارس الجديدة في تلك المناطق.
2. يتم التبرع بالأراضي من قبل المجتمع المحلي أو البلديات، ولا يتم شراؤها حسب حاجة المناطق والجذب السكاني، ما يؤثر سلباً على توزيع المدارس جغرافياً حسب الكثافة السكانية والاحتياجات.
3. مواءمة المدارس القائمة للمعايير الدولية للأبنية المدرسية، حيث أن أكثر من 50% من المدارس بحاجة إلى استبدال.
4. مواءمة المدارس القائمة والمستأجرة لاحتياجات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
5. غياب السياسات المتعلقة بجنس المدرسة (ذكور، إناث، مختلطة) وآلية توزيع ذلك.
6. نسبة التحاق الطلبة بالفروع العلمي والأدبي والمهني، فإن ما نسبته 76% يلتحق بالفرع الأدبي مقارنة بـ 21% بالفرع العلمي، و3% بالفرع المهني، وهذا ينعكس سلباً على توزيع الطلبة في مؤسسات التعليم العالي من حيث التخصص واحتياجات سوق العمل، ويزيد من البطالة، كما يزيد الفجوة بين التخصصات الإنسانية والعلمية والحاجة من المهنيين والتقنيين المهرة.

التوصيات:

1. مراعاة الخصوصية المناطقية عند البناء المدرسي ووضع أولويات لذلك.
2. وضع خطة لاستبدال المدارس القديمة غير المطابقة للمواصفات الدولية.
3. تقليل نسبة الملتحقين بالفرع الأدبي لصالح الفرع العلمي والمهني من خلال تغيير سياسات القبول، ووضع مجال للاختيار في المواد الدراسية في الصف العاشر.
4. استئجار أو شراء أبنية في القدس الشرقية، ومواءمتها لتصبح مناسبة تربوياً ما أمكن.
5. توظيف المدارس لخدمة المجتمع.

2-2: الفجوة بين الجنسين في التعليم

انتهجت الوزارة سياسة توفير فرص الالتحاق للجنسين بالتساوي، مع إعطاء وزن أكثر لتعليم الإناث، وهذا ما يميز النظام التعليمي الحالي، فقد حققت الإناث نسب التحاق فاقت الذكور في المستويات المختلفة، وقد وصلت معدلات الالتحاق إلى 100% عند عمر 7 سنوات، ولكنها انخفضت إلى 69% عند عمر 17 سنة، ولكن هنالك تفاوتاً واضحاً في الأعمار 12-17 بين الجنسين لصالح الإناث، نتيجة لتزايد نسب تسرب الذكور من المدارس الثانوية، حيث بلغت نسبة التسرب (3.59% للكل، و4.21% للذكور). أما التعليم المسائي، فإن نسبة الشعب التي تداوم مسائياً وصلت إلى 0.1% من مجموع عدد الشعب في الضفة (27 شعبة)، وفي غزة فقد بلغت 37.8%.

التحديات:

1. تسرب الذكور من المدارس الثانوية.
2. مستويات المدارس الحكومية غير المنتظمة.
3. التعليم المسائي في غزة ونظام الفترات.
4. عزوف الذكور عن مهنة التعليم، وبخاصة في تخصصات معينة كاللغة العربية والعلوم والرياضيات، مع أن الظاهرة هي عالمية، ولكن الخصوصية الثقافية تحتم تشجيع الذكور على الالتحاق بمهنة التعليم.
5. تدني مستوى مشاركة الإناث في سوق العمل على الرغم من التحاقهم بالتعليم العام والعالي بنسب تفوق نسب الذكور.

التوصيات:

1. إيجاد نظام لتحفيز الذكور للالتحاق بمهنة التعليم، وبخاصة في تخصصات معينة كاللغة العربية، والفيزياء، والرياضيات.
2. إعادة توزيع المدارس للمستويات الثلاثة المقترحة، وهي: مرحلة التأسيس (صفوف 1-4)، مرحلة التمكين (صفوف 5-9)، مرحلة الانطلاق (صفوف 10-12)، مع ضرورة إبقاء نماذج لمدارس شاملة.

3-2 المعلمون، ويشمل ذلك الكادر العامل في وزارة التربية والتعليم العالي ومديريات التربية

يعتبر المعلم الجيد هو أساس التعليم النوعي في المعايير العالمية للتعليم، وتبعاً لمقولة إن أي نظام تربوي لن يرتقي لمستوى أعلى من مستوى المعلمين فيه، وبالتالي فالمعلمون في فلسطين هم رأس المال الحقيقي الذي يعتمد عليه في عمليتي الإصلاح والتنمية. ويعاني هذا

القطاع من مجموعة من التحديات التي تعتبر المؤثر الأول على نوعية التعليم، وتحد من تطور هذا القطاع المهم، ومن أهم هذه **التحديات**:

1. أوضاع المعلمين الوظيفية المحدودة، ومن أهم المؤشرات على ذلك تراجع دافعية المعلمين نحو مهنة التعليم، وزيادة عدد الراغبين في ترك مهنة التعليم في حالة توفر فرص عمل أخرى، وتزايد معدلات الاحتراق الوظيفي (الشعور بالإجهاد والإحباط وعدم الرضا والرغبة في العمل)، وتأثير ذلك على أداء المعلمين، تزايد أعداد العاملين من المعلمين في مهن أخرى بعد الدوام المدرسي، وبخاصة من الذكور لتأمين متطلبات الحياة الأساسية.
2. تأهيل جميع المعلمين تربوياً، حيث أن ما يقارب 70% من المعلمين بحاجة إلى تأهيل تربوي؛ بمعنى أن ليس لديهم مؤهل تربوي.
3. استقطاب أفضل الخريجين لمهنة التعليم.
4. تأنيث التعليم (أعضاء الهيئة التعليمية من الإناث) وعزوف الذكور عن التعليم.
5. تزايد معدلات العنف المدرسي بين الطلبة، وبين الطلبة والمعلمين.
6. نظام الإشراف التربوي الحالي بمنظومته المعمول بها حالياً.
7. تضارب برامج التدريب للمعلمين وتداخلها، وغياب أثر الكثير منها على أداء المعلمين وتبعيتها لجهات متعددة داخل الوزارة.
8. مهنة التعليم، بحيث لا يستطيع أي خريج أن يمارس مهنة التعليم دون حصوله على رخصة مزاولة المهنة.
9. ازدحام جدول أعمال المعلمين بالمهام الإدارية والأعمال الورقية التي غالباً لا يتابعها أحد، إضافة إلى تزاحم المشاريع التطويرية من المؤسسات الدولية والمحلية.
10. الرؤية المجتمعية لمهنة التعليم والنظرة الدونية لها ومعاناة المعلمين تبعاً لذلك.

التوصيات:

1. رفع عام لرواتب المعلمين، وفتح الدرجات وتسكينها وفق الرتب المطروحة في الاستراتيجية لتأهيل المعلمين.
2. تطوير ما يسمى بسلة المحفزات أو الميزات (مثل تأمين صحي جيد، إعفاء أبناء المعلمين من الأقساط الجامعية، جمعيات إسكان للمعلمين، ربط العلاوات السنوية بأداء المعلمين، تنفيذ نظام الرتب الوظيفية).
3. فتح الفرصة أمام المعلمين لأخذ سنة مدفوعة الراتب للتطوير المهني، و/أو العمل في مؤسسات تربوية متميزة خارج فلسطين.
4. تنفيذ قانون مهننة التعليم، والتأكيد على ضرورة حصول المعلم على رخصة مزاولة المهنة.
5. تطوير برنامج منح لاستقطاب أفضل الخريجين لمهنة التعليم، ورفع نسبة القبول لكلية التربية في الجامعات الفلسطينية لتكون 80% فأعلى.
6. تخفيف نصاب المعلم من الحصص الأسبوعية، وذلك ليتسنى له القيام بمهام التخطيط والتطوير.
7. توفير الوقت للمعلم للقيام بالأعمال الكتابية والإدارية المناطة به، وذلك من خلال اعتبار يوم العمل من الساعة السابعة والنصف حتى الثالثة.
8. محو الأمية الحاسوبية لجميع المعلمين.
9. منح المعلمين ومديري المدارس مساحة من الحرية في المدارس لتنفيذ مبادرات تعليمية إبداعية.
10. تحديث نظام الإشراف التربوي، واتباع الممارسات التدريبية الجيدة التي تقوم على أساس تحديد الاحتياجات التدريبية للمعلمين على مستوى المدارس وليس الوزارة.
11. ضرورة تعيين المعلمين لمدة سنتين تحت التجريب، وبعقود قبل تثبيتهم بالوظيفة الحكومية، ويتم خلال السنتين متابعة تدريبهم وتقييمهم بشكل دوري.
12. عدم تعيين أي معلم جديد للمرحلة الأساسية الدنيا من 1-4 قبل أن يعمل كمساعد معلم لمدة سنتين.

4-2 الكتب الدراسية والمحتوى التعليمي (المنهاج الدراسي)

تمت المباشرة بإعداد المنهاج الفلسطيني الأول مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. ومع نهاية العام الدراسي 2006، كان هنالك منهاج فلسطيني متكامل لكل الصفوف لأول مرة، واعتبر ذلك إنجازاً متميزاً في حينه من قبل العديدين. وقد تساءل الكثير من الباحثين والتربويين عن إمكانية أن يساهم هذا المنهاج بنقل المجتمع من التلقين إلى التعلم والاكتشاف، ومن مركزية المعلم إلى فردية المتعلم. وقد رافق عملية تطبيق المناهج، إعداد العديد من الدراسات لتقييمها، وبخاصة بعد العام 2008، ووصف المنهاج بأنه الجديد القديم (فاشه). وعلى الرغم من وجود أسس فلسفية للخطة الوطنية للمنهاج الفلسطيني التي حددت بالأسس الفكرية والوطنية والاجتماعية والمعرفية والنفسية، فإن العديد من الباحثين، ومنهم قزاز (2000)، اعتبروا أن هنالك غياباً واضحاً للإطار المرجعي الذي بنيت عليه المناهج، وعلاقة ذلك بالمجتمع الفلسطيني وخصائصه المستقبلية، كما أن تعميم المناهج قبل تجريبها، أدى

إلى مشكلة حقيقية كان يمكن تجنبها (عفانة، 2004). وقد واجه معدو المناهج العديد من الصعوبات، كان من أهمها عدم التنسيق بينهم بشكل شامل، وغياب إطار العمل الفلسفي الموجه الملزم. وفي تقرير مولكين (2013) لدعم تطوير المناهج، وصف المنهاج بأنه مثقل بالمعلومات، ويركز على التذكر، وأنه طويل نسبياً. أما دراسة قبج (2008)، فقد وصف فيها المناهج بأنها صماء، تتكلم لكنها لا تجيد الإصغاء، وعاجزة عن مجاراة الحوار. وفي استطلاع للرأي قام به مركز الشرق الأدنى للاستشارات العام 2010، تبين أن 27% من المستطلعين يرون المنهاج الفلسطيني منهاجاً شاملاً متكاملاً، وأن 49% منهم يعتقد أنه بحاجة إلى تعديل، والباقي يعتقدون أن فيه نقصاً كبيراً (وزارة التربية والتعليم، 2013). وفي دراسة لوزارة التربية والتعليم (2012)، تبين أن مكونات المهارات الحياتية غير مكتملة وعشوائية وغير منتظمة في الكتب المدرسية، كما وجدت الدراسة أن درجة مواءمة البيئة التعلمية لمهارات الحياة، كانت منخفضة ودون المستوى المطلوب. يقول ريحان (2005)، إن التعليم في الوقت الحاضر يركز على المعلم كمصدر للمعلومات، ويعامل المتعلم كشيء جامد وليس ككائن حي له إرادة. وتكاد تنحصر مهمة التعليم في نقل المعلومات، ووسيلتها في التلقين، وغايتها في إنجاح المتعلم في اجترار المعلومات التي تلقنها (ص25). وأوصت بيتغرو (2013) بضرورة الحاجة الماسة إلى إصلاح في المناهج، مع التركيز على المهارات العليا، والتفكير الناقد، وحل المشكلات. وادّعت أنه إذا لم يحصل إصلاح في المناهج، فإن نوعية التعليم ستبقى مهددة.

التحديات في المحتوى التعليمي:

1. كثرة المباحث الدراسية، وبخاصة في المرحلة الأساسية الدنيا.
2. تعدد المفاهيم المطروحة والمواضيع الدراسية دون التركيز على الإتقان لأيٍّ منها، كل حسب قدرته.
3. الفجوة ما بين المنهاج المقصود والمنهاج المنفذ وإهمال المنهاج الخفي.
4. التعلم متمركز حول الكتاب المدرسي والتحفيظ والتلقين الموجه نحو الامتحانات.
5. غياب السياق الحياتي في المحتوى التعليمي، والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين.
6. غياب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعلم بشكل هادف، واقتصارها على تكرار ما ورد في الكتاب المدرسي.
7. التركيز على الإطار النظري، وغياب الجزء العملي التجريبي التطبيقي.
8. التداخل والتكرار بين المباحث وغياب التكامل بينها.
9. غياب عملية التحديث للمحتوى التعليمي في بعض المواد، حيث لم يتم تطويرها منذ تم تأليف الكتب المدرسية قبل (7-13 سنة).
10. غياب التركيز على مهارات فنية مهنية حياتية في كل صف؛ مثل النجارة، والحدادة، والتطريز، والكهرباء، والأمن، والسلامة المهنية، والزراعة، والموسيقى، والفنون.
11. عدم مراعاة لمستويات الطلبة المختلفة وذكاءاتهم المتعددة.
12. غياب رؤية واضحة للمناهج.

التوصيات:

1. إعداد منهاج فلسطيني حديث يعزز مهارات التفكير الإبداعي، والتحليل، والنقد، والمبادرة، وحل المشكلات، والاستقصاء، والبحث العلمي، والانفتاح على الثقافات العالمية، والثقافة العلمية والتكنولوجية، والتربية الوطنية.
2. تطوير خطوط عريضة للمناهج الجديدة منبثقة من الرؤية الجديدة للتعليم.
3. التركيز على الكفايات التي يتوقع أن يكتسبها المتعلمون مع نهاية المرحلة الأساسية الدنيا، وليس على المباحث المنفصلة.
4. توظيف أشمل للتكنولوجيا في التعليم والتعلم في جميع المراحل، والربط التكنولوجي بين المحتوى وطرق التدريس.
5. يكون التركيز بالدرجة الأولى على إتقان القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة في المرحلة الأساسية الدنيا.
6. اتّباع نظام اليوم الدراسي المفتوح، وليس نظام الحصص للمرحلة الأساسية الدنيا من 1-4، ثم الانتقال لنظام الحصص في المرحلة التالية.
7. ربط التعلم بحياة المتعلمين، والتركيز على الأنشطة الترفيهية الهادفة التي يتخللها العمل والتطبيق.
8. التنوع حسب الحاجة ما بين توفير كتاب للمتعلم، أو كراسة متعلم للأنشطة اليومية، وبين دليل تفصيلي للمعلم وكتاب خاص له، وليست هنالك حاجة لإرسال جميع الكتب للبيت مع المتعلمين.
9. تنويع أنظمة التقويم التكويني والختامي، بحيث يمنع عقد امتحانات للمتعلمين مدرسية أو وزارية سنوية، وإنما يتم القياس من خلال التنوع في طرق التقويم العادي والبديل، ويتم توضيحها في دليل المعلم.
10. يتم اختيار معلمي المرحلة الأساسية الدنيا بشكل دقيق، وتبعاً لمعايير احتياجات المرحلة، ويتم تدريبهم على برنامج

شامل يركز على الجوانب النفسية للمتعلمين، ومراحل نموهم، واستراتيجيات التعلم النشط.

11. يتم التكامل بين المعرفة والمهارات والاتجاهات، والتكامل بين المعرفة والتطبيق العملي، والتكامل الرأسي بين المراحل من 1-4 تبعاً للكفايات المتوقعة.
12. وضع الخطوط العريضة للمناهج ومناقشتها مع لجان التأليف قبل البدء بالتأليف.
13. يتم إعداد دليل معلم موحد يتضمن المهارات الحياتية التي تشمل مفاهيم كلٍّ من: التربية الوطنية والمدنية، والتربية الرياضية والفنية، المطلوبة لكل صف من المرحلة 1-4، بحيث يتم دمج مفاهيم التربية الوطنية والمدنية مع المباحث المختلفة.
14. يتم إعداد دليل لمعلم التربية الدينية، مع الاحتفاظ بنصيب التعلم الأسبوعي منها للصفوف من 1-4.
15. يتم إعداد كتاب للمتعلمين وكراسة تعلم لكل من مواد الرياضيات، واللغة العربية، والعلوم، واللغة الإنجليزية، للصفوف من 1-4.
16. توفير تدريب لكل معلّم وفق احتياجاته، وبما ينسجم مع المنهاج الجديد، بغرض رفع كفايات المعلّمين وتعزيز خبراتهم ورفدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة والأساليب التربوية المتطورة الفاعلة، ومعالجة جوانب ضعفهم، وتبصيرهم بالمشكلات التّعليميّة وطرائق حلها.

2-5 نظام التقويم المدرسي

يعتمد نظام التقويم في المدارس الفلسطينية على اعتبار الامتحان الكتابي هو الأداة الأمثل لقياس مدى تعلم الطلبة. وترتكز مبادئ التعلم، بشكل عام، على التعلم من أجل الامتحان، على اعتبار أن امتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) هو الامتحان الأهم الذي يقرر مصير الطلبة في إكمال مسيرتهم التعلمية والمهنية. يوجد ثلاثة امتحانات موحدة رسمية يتعرض لها الطلبة في المدارس، وهي: الامتحانات الموحدة، الامتحانات الدولية، امتحان الثانوية العامة إضافة إلى سلسلة من الاختبارات المدرسية اليومية والشهرية والفصلية.

التحديات:

1. **امتحان الثانوية العامة (التوجيهي):**

وهو حلقة الوصل ما بين مرحلة التعليم المدرسي والجامعي، على اعتبار أن نتائجه هي المعيار الوحيد للقبول في جامعاتنا المحلية الفلسطينية والمنطقة العربية، ويخضع هذا الامتحان إلى مجموعه من المعايير والأسس الفنية في إعداده وتنفيذه، ولكن هنالك مشكلة حقيقية في جوهر هذا الامتحان ومدى قدرته على قياس معارف الطلبة ومهاراتهم العليا، وليس فقط استذكار المعارف المذكورة في الكتب المدرسية واسترجاعها بشكل مطلق. كما أن الامتحان بصورته الحالية يشكل مصدر قلق وتوتر، ليس للممتحن فحسب، وإنما للأسرة والمجتمع بشكل كامل. إن التناقص المستمر في التحاق الطلبة بالفرع العلمي ليصل إلى 23.3% العام 2013، كما أن ارتفاع نسبة الحاصلين على معدلات ما بين 50-65% في هذ الامتحان، يشكل عبئاً على تطوير المجتمع الفلسطيني وتنميته. إن معدلات النجاح والرسوب خلال السنوات العشر الماضية اتخذت منحىً واحداً يمكن التنبؤ به للسنوات القادمة، فقد تراوحت نسبة النجاح بالفرع العلمي ما بين 75-85%، و50-65% بالعلوم الإنسانية التي يشكل الملتحقون بها النسبة الأعلى من الطلبة (75%).

2. **الاختبارات الوطنية والموحدة:**

تنفذ الوزارة الاختبارات الوطنية الموحدة مرة كل عامين بدءاً من العام 2008، على عينات وطنية ممثلة من الصفين الرابع والعاشر لمباحث اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم. وتعتبر الاختبارات الموحدة أداة لتشخيص واقع المدارس، ولوضع خطط علاجية لاحقة لكل مدرسة على حدة تبعاً لنتائجها في هذه الامتحانات، إلا أن الغاية المرجوة منها لم تتحقق، وتحولت إلى عبء إضافي على كاهل كل من المعلم والطلبة وأولياء الأمور، وأصبح الامتحان الموحد يعقد بشكل دوري دون أن تتم متابعة نتائجه ومعالجة مواطن الضعف المكتشفة به، والاستفادة من هذه كتغذية راجعة عند إعداد الخطط الاستراتيجية. وتشير نتائج الامتحانات الموحدة إلى تدنى معدلات تحصيل الطلبة في اللغة العربية، والرياضيات، والعلوم.

3. **الامتحانات الدولية:**

يتم عقد عدد من الامتحانات الدولية، ومن أشهرها (TIMSS)، وهي تعنى بدراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم، وتعقد كل أربع سنوات للصفين الرابع والثامن. وقد شاركت فلسطين في هذه الدراسة في الأعوام 2003 و2007 و2011، واعتبرت مؤشرات التقويم الوطني للعام 2007 مؤشرات سنة الأساس. واعتمدت الدراسة مقياساً معيارياً للعلامات بمتوسط حسابي مقداره 500، وانحراف معياري مقداره 100، حيث حصل طلبة فلسطين في الرياضيات على متوسط تحصيل 404 نقطة على سلم علامات متوسطه الحسابي 500، وانحرافه المعياري 100،

وفي العلوم على 420 نقطة على المقياس ذاته. وقد ارتفع متوسط تحصيل طلبة فلسطين في اختبار (TIMSS) في الرياضيات والعلوم في 2011، مقارنة بـ2007، إذ ارتفع في الرياضيات بمعدل 37 نقطة في العام 2011، مقارنة بمتوسط التحصيل في العام 2007، وهو تقدّم ملموس يعتبر الأكبر من بين الدول المشاركة في الدراسة، وارتفع في العلوم بمقدار 16 نقطة مقارنة بالعام 2007، لكنه لا يزال أقل مما كان عليه في دراسة 2003. ويتضح من النتائج أن فلسطين لا تزال في مراتب الدول الأقل تحصيلاً على الرغم من الجهود المبذولة لتدريب الطلبة على مثل هذا النوع من الاختبارات. ولم تصل فلسطين في الرياضيات والعلوم إلى المستوى المقبول في التحصيل في نتائج امتحانات التيمس الدولية، وكان هنالك تدهور في مجال قياس المهارات العليا.

4. الامتحانات اليومية والشهرية والفصلية المدرسية:
وهي ما يعده المعلمون من اختبارات لقياس مستوى تحصيل الطلبة ورصد العلامات لهم بشكل دوري، وهي تعتمد بشكل مباشر على الاختبارات المكتوبة، وتقيس ما تم حفظه من مواد وردت في الكتاب المدرسي دون تركيز على مهارات التحليل والتفكير. ولا يتم اتّباع استراتيجيات أخرى للقياس والتقويم مثل المشاريع، والإلقاء، والملاحظة، والعروض التقديمية.

التوصيات:

1. تغيير جذري في أساليب التقويم والتنوع في أدوات القياس غير الاختبارات الورقية، من خلال توظيف استراتيجيّات التقويم البديل.
2. تدريب المعلمين على طرائق التقويم البديل (التقويم المعتمد على الأداء كالمحاكاة، والمناظرة، والتّقويم بالملاحظة التلقائية والمنظمة، والتّقويم التّأملي، ومراجعة الذات، والتّقويم بالتّواصل ...).
3. إلغاء امتحان الثانوية العامة الحالي، ووضع نظام يعتمد نظام الوحدات التعليمية الذي يسمح للطلبة باختيار التخصصات التي يريدونها بما يتلاءم مع رغباتهم المستقبلية في التعليم العالي وسوق العمل.
4. عقد الامتحانات الموحدة مرة كل أربع سنوات، ومتابعة النتائج، وربط مدى تقدم المدرسة بحصولها على ميزانية تطويرية، بحيث تكون هذه الامتحانات تشخيصية لواقع المدرسة وليس لقياس أداء الطلبة، وبناء عليها يتم تقييم مدى استمرار مدير المدرسة ومعلميها بالعمل أو لا.
5. توظيف التكنولوجيا لعقد امتحانات معيارية محوسبة لأغراض التطوير المدرسي.
6. تطوير نظام القبول في الجامعات الفلسطينية، بحيث لا يعتمد فقط على نتائج الثانوية العامة، وإنما هو أحد المؤشرات.

2-6 توظيف التكنولوجيا في التعليم والتعلم

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من أهم محركات العصر، ويزدحم النظام التعليمي بالعديد من المشاريع الهادفة التي توظف التكنولوجيا في التعليم، والتي تنفذ بشكل منفصل عن بعضها البعض، ولا تعود إلى سياسة واضحة وهدف عام تخدمه.

التحديات:

1. غياب بنية قانونية تشرع توظيف التكنولوجيا في التعلم.
2. ضعف البنية التحتية في المدارس الفلسطينية.
3. كثرة المشاريع التي تستهدف التكنولوجيا في التعليم، وغياب التنسيق فيما بينها.
4. الأمية الحاسوبية عند نسبة من المعلمين ومديري المدارس.
5. ضعف جاهزية البيئة التربوية للتوظيف الأمثل للتكنولوجيا في التعليم.
6. تعدد المرجعيات الإدارية في وزارة التربية والتعليم التي تشرف على مشاريع التكنولوجيا.
7. تعدد المنصات الإلكترونية والبوابات التي أعدتها الوزارة تبعاً لدوائرها المختلفة، ما يؤدي إلى إرباك العمل والمستخدمين.

التوصيات:

1. تضمين مرجعية قانونية لتوظيف التكنولوجيا في التعليم في قانون التربية المستقبلي.
2. توحيد المرجعية الإدارية لتوظيف التكنولوجيا في التعلم والتعليم، ووضعها تحت إدارة شاملة، وبالتنسيق مع ذوي العلاقة.
3. تطوير وتنفيذ برنامج تدريبي شامل للمعلمين على التعلم الإلكتروني.
4. تجهيز المدارس بالمستلزمات التقنية اللازمة.
5. توحيد الجهود في منصات التواصل الإلكتروني بين الطلبة وأهاليهم من جهة، والمدرسة من الجهة الأخرى، تحت إطار موقع إلكتروني رسمي واحد ومعتمد.

2-7 تطور نظم المعلومات في الوزارة

بدأ الاهتمام بتوفير قواعد بيانات تربوية منذ نشأة الوزارة لتساهم في وضع الخطط التربوية وبناء السياسات على معلومات دقيقة ومؤشرات إحصائية يمكن استخراجها حاسوبياً بطرق مختلفة. ومن أهم قواعد

البيانات، نظم إدارة المعلومات الجغرافية، وقاعدة بيانات المسح الإحصائي الشامل للمدارس، ونظم إدارة المعلومات المالية وإدارة الموارد البشرية، والعديد من قواعد البيانات الخاصة بكل إدارة عامة. ولكن يمكن التساؤل عن إمكانية ربط جميع قواعد البيانات معاً ليتم عمل الدراسات المختلفة من خلال ربط المتغيرات ببعضها البعض. فتواجد هذه القواعد المختلفة، قد يشتت العمل، ولا يؤدي إلى التكامل في تبادل البيانات لعمل الدراسات التطويرية، فكل جهة مسؤولة فقط عن بياناتها، ولا يمكن ربط البيانات ببعضها للحصول على صورة شاملة للواقع والاحتياجات للمساعدة في التخطيط الشامل للقطاع.

التحديات:

1. ربط الأنظمة المعلوماتية المختلفة من خلال شبكة إلكترونية واحدة.
2. قواعد بيانات متعددة لكل إدارة عامة منفصلة عن القواعد الأخرى.

التوصيات:

1. العمل على ربط قواعد البيانات المختلفة معاً على مستوى المركز والمديريات والمدارس من خلال شبكة داخلية واحدة، بحيث يستطيع أي موظف أن يدخل إلى البيانات أينما وجد. وهذا يحتاج ليس إلى خبرة فنية فحسب، وإنما أيضاً إلى إيمان وإرادة وقرار في مركز الوزارة.
2. إيجاد بريد إلكتروني خاص بكل موظف في الجهاز التعليمي ككل.

2-8 النظام الإداري والمالي

تتمثل إدارة النظام التعليمي في فلسطين بمركزيته على الرغم من التجارب العديدة التي أثبتت نجاحها فيما يتعلق بتفويض الصلاحيات والإدارة الذاتية ضمن مشاريع عدة، أو نتيجة لحالة الطوارئ أحياناً. وبالتالي، فجميع القرارات تؤخذ في مركز الوزارة، ويتم نقلها للتنفيذ عبر المديريات للمدارس، وهذا النظام لا يخلق انتماء، والتزاماً، أو إبداعاً أو مبادرة عند العاملين في الميدان. كما أن القرارات والسياسات، في الغالب، تؤخذ بشكل شفوي، ولا يتم توثيقها، وهنالك غياب لآليات المتابعة والمحاسبة.

التحديات:

1. التركيز في الإدارة على المدخلات والعمليات، وليس هنالك تركيز على المخرجات.
2. المهام والمسؤوليات متداخلة بين الإدارات العامة في وزارة التربية والتعليم العالي.
3. استمرار عمليتي الفصل والدمج بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.
4. مركزية الإدارة التربوية.
5. التداخل في عمل العديد من الدوائر، دون وضوح آليات التنسيق بينها (يوجد العديد من الأمثلة على ذلك؛ مثل الإدارة العامة للإشراف والتدريب والتعليم العام، والمركز الوطني للتدريب، ومركز الحاسوب، ودائرة التقنيات، ومشروع التعلم الإلكتروني، وغيرها الكثير من الحالات).
6. آليات المتابعة ضعيفة وغير واضحة وشكلية إن وجدت.
7. مشاركة المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني شكلية، ولم ترتقِ إلى مستوى المشاركة.
8. الموازنة التطويرية معظمها من تمويل خارجي.
9. الحاجة الدائمة لوضع خطط طوارئ (خطط بديلة) سريعة تضمن استمرار العملية التعليمية في حالة العدوان، وبخاصة في قطاع غزة.

التوصيات:

1. إعادة تشكيل هيكلية الوزارة، بحيث يتم دمج الإدارات العامة معاً حسب التخصص، وتقليل عددها إلى الحد الأدنى.
2. إعداد وصف وظيفي للوكلاء المساعدين والمديرين العامين ومديري التربية، وذلك لتفعيل عملهم ولتقليل التضارب بينهم.
3. اعتماد أسلوب اللامركزية في التعليم، وتفويض الصلاحيات، بشكل عملي، لمديريات التربية والمدارس، وذلك يتطلب تدريباً، وثقة، ونظام مساءلة، وموازنات.
4. تطوير نظام المحاسبة على جميع المستويات المرتبط بمخرجات العملية التعليمية.
5. بناء شراكات حقيقية مع المجتمع المحلي، وليس فقط استشارات، وذلك لتحميل المجتمع المحلي ومؤسساته مسؤولياتهم نحو التعليم.
6. إعطاء الحرية للمدارس لوضع خططها التطويرية بمساعدة المجتمع المحلي، وليس تنفيذ خطط جاهزة من الوزارة، مع الالتزام بتحقيق الغايات الاستراتيجية للتعليم في فلسطين.
7. قياس أثر المشاريع التطويرية الممولة، وترشيدها وتوجيهها بما يخدم الأهداف العامة.

ثالثاً. التعليم المهني والتقني

يلتحق الطلبة الراغبون بعد الصف العاشر بالفروع المهنية وهي الصناعي، والفندقي، والزراعي، والتجاري، والاقتصاد المنزلي. إن منظومة التعليم والتدريب المهني في فلسطين مشتتة من حيث

أنواع المؤسسات وأهدافها، وجهات الإشراف، والمسؤولية، والإطار التاريخي الذي تشكلت فيه، حيث يوجد 230 مؤسسة في الضفة الغربية وقطاع غزة توفر برامج تدريب قصيرة وطويلة الأمد. وتضم هذه المؤسسات مدارس ثانوية مهنية، ومراكز تدريب مهني. إضافة إلى ذلك، هناك 23 كلية مجتمع تقدم برامج تعليم مختلفة لخريجي الثانوية العامة. وتشرف على هذه المؤسسات جهات متعددة تضم وزارة التربية والتعليم، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث، وجمعيات خيرية ودينية، ومنظمات غير حكومية، ومؤسسات دولية وتنموية، ومؤسسات القطاع الخاص. في الإطار الرسمي، يوجد نوعان من المؤسسات هما: المدارس الثانوية المهنية، وكليات فلسطين التقنية وكليات المجتمع. وفي الإطار شبه الرسمي، توجد مراكز للتدريب تابعة لوزارة العمل الفلسطينية، وأخرى تابعة لوكالة الغوث، وبعض الجمعيات الخيرية والخاصة والعديد من المؤسسات الأهلية.

الواقع الحالي للتعليم المهني والتقني: تردي واقع التعليم المهني والتقني كماً ونوعاً

التحديات:

1. تشتت إدارة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني بين عدد من الوزارات.
2. هدر الكثير من الوقت والجهد والمال، وغياب مساهمة القطاع الخاص، وممثلي العمال، والمجتمع المدني في إدارة القطاع.
3. الجودة المتدنية لبرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم الانسجام مع حاجة السوق، وارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين.
4. تضارب سياسات الجهات الممولة وتعارضها، وانتقائيتها.
5. تدني نسبة الإقبال على التعليم والتدريب المهني والتقني.
6. تدني القيمة المجتمعية للتعليم المهني والتقني.
7. محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل.
8. ضعف البنية التحتية القائمة حالياً (مناهج، كوادر، تجهيزات، أنظمة، أبنية ... الخ).

التوصيات:

1. دمج التعليم المهني مع التعليم العام؛ بمعنى أن يتم التركيز على مهارات مهنية فنية للطلبة في كل الصفوف بشكل تطبيقي وداخل المدارس المهنية وورش التدريب المهني، بحيث نضمن تخرج جميع الطلبة من المدارس بكفايات مهنية محددة.
2. إلغاء قرار مجلس الوزراء المجمّد سابقاً، والمتعلق بإنشاء الهيئة العامة للتعليم والتدريب التقني والمهني.
3. الدمج بين التعليم والتدريب المهني والتقني والتعليم العام تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي، وتكليف لجنة بوضع آليات للدمج.
4. إعادة النظر بتركيبة وتشكيلة المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني، لتتولى متابعة شؤون التعليم والتدريب المهني والتقني بتكليف رسمي من دولة رئيس الوزراء، ولتضم بين أعضائها وزير التربية والتعليم، ووزير العمل، ووزير الشؤون الاجتماعية، وممثلين عن وكالة الغوث ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وممثلي نقابات العمال العاملين في هذا المجال، وذلك لإعادة دراسة الخطة الاستراتيجية ووضع آليات لتنفيذها، كل من مكانه وفي إطار مسؤولياته، دون تحميل الدولة أعباء جديدة.
5. مراجعة تفصيلية لمجموعة القوانين والتشريعات والإجراءات المتعلقة بقطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، واتّخاذ قرارات ملزمة على الأطراف المنفذة بناء على نتائج عملية المراجعة.
6. اتّخاذ إجراءات فورية بالتشاور والتشبيك مع الجهات المانحة والمؤسسات الشريكة والفاعلة لتغيير الصورة النمطية السائدة حول التعليم والتدريب التقني والمهني، بما يضمن تحقيق الهدف الاستراتيجي باستيعاب 40% من الشباب في هذا القطاع.
7. رفع مكانة التعليم المهني والتقني، ورفع القيمة الاجتماعية والاقتصادية للخريج من هذا النوع من التعليم، من خلال حملات وبرامج توعوية، وإصدار تشريعات قانونية، وتوفير علاوات خاصة للعاملين بالتعليم المهني والتقني.
8. تطوير التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل من خلال استحداث برامج تقنية وتطوير البرامج القائمة وتجميد بعض البرامج.
9. التركيز على التعليم الزراعي وتطويره في المدارس.

رابعاً. التعليم العالي

نشأت مؤسسات التعليم العالي في فلسطين منذ السبعينيات، وتزايدت ليصل عددها إلى 49 مؤسسة تعليم عالٍ ما بين جامعة حكومية، وعامة، وخاصة. وتكمن رسالة التعليم العالي في خدمة المجتمع للمساهمة في الارتقاء به، من خلال تطوير الإنسان ليصبح مورداً بشرياً مفكراً قادراً على بناء الوطن، ولديه من المعارف والمهارات والاتجاهات ما يمكنه ليكون فرداً مبدعاً متنوراً في المجالات المختلفة ما بين تربوية واقتصادية وتقنية واجتماعية. تنطلق فلسفة التعليم

العالي من فلسفة التعليم العام لتكون مكملة لأهدافه، محققة لرؤية المجتمع، من خلال توفير الكفاءات البشرية المؤهلة.

الوضع الراهن:

1. يوجد قانون للتعليم العالي (رقم 11 للعام 1998م).
2. مدخلات التعليم العالي الفلسطيني تتوزع كالتالي: حوالي 74% أدبي، 20% علمي، 6% مهني.
3. هناك بطالة عالية في أوساط الخريجين تصل حوالي 34% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم المفتوح (أكثر من 30%).
5. عجز الحكومة عن تقديم كامل الدعم المخصص للجامعات العامة (أقل من 2% من موازنة التعليم).
6. تفاقم الأزمة المالية، وعدم مقدرة الجامعات العامة على الوفاء بالتزاماتها من المصاريف التشغيلية.
7. ارتفاع نسبة أعضاء الطلبة إلى هيئة التدريس (تصل 35 : 1)، ونسب حملة الماجستير إلى حملة الدكتوراه في أعضاء الهيئات التدريسية (60%)، وقلة نسبة حملة رتبة أستاذ أو أستاذ مشارك.
8. ضعف التعاون في المجالات البحثية، وقلة البرامج المشتركة بين الجامعات.
9. يوجد 58 برنامج دبلوم متوسط تخضع للامتحان الشامل، معظمها أكاديمي مهني وغير تقني.
10. وجود قيمة اجتماعية منخفضة للتعليم المهني لدى الأهالي والطلبة، وضعف الإقبال على الالتحاق.

1) الوضع الإداري والتشريعي وممارسات الحكم الرشيد

التحديات:

- ضعف الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد في مؤسسات التعليم العالي والإدارات الجامعية.
- عدم مواكبة الهيكليات والتشريعات لاحتياجات التعليم العالي ومتطلباته.

التوصيات:

- إعادة النظر في تركيبة مجلس التعليم العالي ومهامه وصلاحياته، واعتماده مرجعاً سياساتياً للتعليم العالي في فلسطين.
- تعزيز دور الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، ومجلس البحث العلمي، وصندوق الإقراض.
- وضع مقاييس ومعايير لتوجيه المنح والمساعدات لمؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك ذات الصلة بالأداء والنوعية، والتوجه تدريجياً نحو المنح التطويرية.
- تطوير الإدارات الجامعية واعتماد مبادئ اللامركزية والمساءلة والكفاءة والتنافس.
- تعديل قانون التعليم العالي رقم 11 للعام 1998م، بما في ذلك ما يسهم في تمويل التعليم العالي والبحث العلمي.
- مراجعة أنظمة الجامعات وتشريعاتها، والعمل على توحيد بنود فيها لأغراض مثل التقاعد، والترقيات.

2) مواءمة التعليم العالي لرسالته المجتمعية ولاحتياجات التنمية ومشكلة البطالة لدى الخريجين

التحديات:

- اختلال مدخلات التعليم العالي، وميلها الواضح نحو العلوم الإنسانية.
- زيادة الإقبال على التخصصات الإنسانية والتربوية في مؤسسات التعليم العالي.
- ارتفاع نسبة الملتحقين ببرامج التعليم المفتوح، ومحدودية اندماجهم في سوق العمل.
- عدم مواءمة المهارات والكفايات التي يجب أن يتمتع بها الخريج للاحتياجات التنموية بشكل كافٍ.

التوصيات:

- إعادة النظر في قاعدة الجسم الطلابي في مؤسسات التعليم العالي من خلال:
  - زيادة التحويل للفروع العلمية والمهنية منذ مرحلة ما قبل الثانوية العامة لقلب المدخلات.
  - زيادة نسبة الالتحاق في بعض التخصصات العلمية والطبية والحاسوبية والتطبيقية والمهنية.
  - التواصل والتنسيق مع قطاع الأعمال حول إمكانية توظيف الخريجين، وتحسين استعداد الطلبة للعمل، ولعمل مشاريع تطويرية مشتركة.
- وضع أطر للكفايات التي يجب أن يتمتع بها الخريج، وتحديث الخطط الدراسية وفقها، من خلال:
  - مراجعة عملية التقويم لتركز على المخرجات والنتائج على مستوى البرنامج والاستفادة منها في تحديد مخرجات عملية التعليم وعملية تحديث وتعديل المناهج والمقررات الدراسية وتطوير التعليم العالي.
  - التأكيد على تضمين الخطط للتطبيق العملي في مؤسسات المجتمع، أو الصناعة، أو الزراعة.

- تحديد دقيق لمؤهلات كل مهنة وربطها مع الشهادة والدرجة العلمية للخروج بإطار مؤهلات وطني.
- إعادة النظر في برامج التعليم المفتوح من خلال:
  - إعادة الاعتبار للفلسفة الحقيقية ولمضمون التعليم المفتوح.
  - وضع سياسات للتعليم المفتوح، ومراجعة البرامج المقدمة، وإعادة النظر في أعداد الملتحقين به.
  - مراجعة جودة مخرجات التعلم المفتوح.
- الحد من فتح تخصصات في مجالات محددة، من خلال:
  - التأكيد على عدم اعتماد برامج مكررة ودون دراسة محكمة لحاجة سوق.
  - التوقف عن منح اعتماد برامج جديدة في العلوم التربوية.

3) الارتقاء بالبحث العلمي:

التحديات:

- ضعف الاهتمام بالبحث العلمي.
- عدم تحقيق رسالة مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي.
- محدودية نصيب البحث العلمي من الموازنات الحكومية والجامعية.
- ضعف ارتباط البحث العلمي بالتنمية واحتياجات المجتمع.

التوصيات:

- تنويع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وتطويرها، من خلال:
  - زيادة الدعم الحكومي للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من المخصصات السنوية.
  - مشاركة القطاع الخاص في البحث العلمي، وإسهامه في صندوق وطني يُنشأ لدعم البحث العلمي.
- إنشاء مراكز تميز في البحث العلمي تابعة للجامعات الفلسطينية، والنهوض بالدراسات العليا، من خلال:
  - تحويل بعض المراكز البحثية التابعة للجامعات إلى مراكز تميز.
  - تطوير برامج الماجستير.
  - توفير بيئة بحث علمي ناضجة لفتح برامج دكتوراه.
- تشجيع أعضاء الهيئات التدريسية على الاهتمام بالبحث العلمي، من خلال وضع أنظمة حوافز وتخفيض العبء التدريسي وتطوير التعليمات المشجعة لمن يقوم بالبحث العلمي.
- العمل على زيادة ارتباط البحث العلمي بالتنمية واحتياجات المجتمع، من خلال شراكات مع القطاعين العام والخاص.
- ربط الجامعات ومراكز البحث الفلسطينية بالشبكات العالمية، وتشجيع الأبحاث المشتركة من خلال:
  - إنشاء قاعدة بيانات عن مراكز البحث العلمي والناتج البحثي السنوي وشكله وأماكن نشره.
  - الاشتراك في شبكات البحث العلمي الدولية، بما فيها الأورومتوسطية.
  - الربط بين قواعد المعلومات البحثية بين مكتبات مؤسسات التعليم العالي كافة.

4) تمويل التعليم العالي

التحديات:

- محدودية وعدم كفاية الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي؛ سواء لتمويل النفقات التشغيلية للتعليم العالي، أو لتلبية الاحتياجات المادية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

التوصيات:

- تنويع مصادر التمويل من خلال:
  - تشجيع عمل وقفيات لصالح التعليم العالي.
  - تطوير وسائل التمويل الذاتي من النشاطات البحثية والخدمات المجتمعية والمرافق الاستثمارية والإنتاجية، والاستشارات، وحاضنات التكنولوجيا والأعمال.
- وضع آليات لمواءمة الرسوم مع كلفة التعليم العالي، مع ضمان توفير الدعم لغير المقتدرين والمتفوقين.
- زيادة الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي والالتزام به، مع تطوير آلية توزيع الدعم المالي الحكومي، مستندة إلى الأداء، وإلى التكلفة المعيارية.
- العمل لتحقيق الشفافية المالية والفعالية الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي.

5) ضمان الجودة والنوعية

التحديات:

- عدم تحقيق معايير الجودة في التعليم العالي على الوجه المطلوب.
- عدم كفاية وعدم وصول مستوى كفاءة أعضاء هيئة التدريس إلى ما هو متطلع إليه.
- استخدام غير كاف لأساليب التدريس الملائمة والحديثة.

التوصيات:

- توفير البنية التحتية الكافية والمناسبة لعملية التعليم والتعلم

من خلال:

- توفير مرافق فيزيائية ملائمة.
- تحسين مستوى حوسبة مؤسسات التعليم العالي.
- توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة (رعاية الطلبة، تعزيز الثقة بين الطلبة والجامعة، دعم النشاطات اللامنهجية بأنواعها وتنظيم عمل مجالس الطلبة).

- توفير العدد اللازم من أعضاء هيئة التدريس، وتكثيف التنمية المهنية لتقليص العمل الإضافي والجزئي من خلال:
  - العمل على استقطاب الكفاءات المهاجرة.
  - إيجاد برامج تشاركية مع جامعات عالمية لتبادل الخبرات التدريسية.
  - تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس حول أساليب التدريس الحديثة.
  - وضع تعليمات تتعلق بتقليص عمل غير المتفرغين والعمل الإضافي.
  - تشجيع الابتعاث والتدريب.
- وضع معايير لضمان استمرارية الجودة وتطوير أنظمة للتقويم والتصنيف الترتيبي حسب الأداء من خلال:
  - إعداد مجموعة معايير تتعلق بنسبة الطلبة للمدرسين، ونسبة الكتب للطلبة، ونسبة الماجستير للدكتوراه، ونسبة أجهزة الحاسوب للطلبة، ونسبة غير المتفرغين للمتفرغين، والعبء التدريسي.
  - تطوير نظام التقويم الذاتي.
  - نشر نتائج تقييم ومراجعات البرامج في مؤسسات التعليم العالي.
- تطوير أساليب التدريس ليصبح الطالب الأساس في التعلم واستخدام الوسائل الحديثة من خلال:
  - تطبيق مفهوم مركزية الطالب في عملية التعليم/التعلم.
  - تكثيف استخدام التكنولوجيا والحاسوب والاتصالات في التعليم والتعلم.
  - إحداث قفزة نوعية في مجال التعلم الإلكتروني، بما في ذلك الاستخدام، والسياسات، والقوانين، والاعتماد.

6) الارتقاء بالتعليم التقني

التحديات:

- قلة نسبة الإقبال على الالتحاق به.
- تدني القيمة المجتمعية للتعليم التقني.
- محدودية التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل.

التوصيات:

- رفع مكانة التعليم المهني والتقني، وتعزيز القيمة الاجتماعية والاقتصادية للخريج من هذا النوع من التعليم، من خلال:
  - حملات وبرامج توعية على مستوى الطلبة والأهالي والمعلمين.
  - إصدار تشريعات تقيد ترخيص مهن ذات صلة بالبناء والصناعة وخدمات الصيانة بالحصول على مؤهل تقني.
  - إعطاء علاوات تخصص لمن يعملون من خريجي هذا النوع من التعلم في القطاع الحكومي.
  - تحفيز الطلبة على الالتحاق من خلال إعفاءات نسبية للرسوم والأقساط.
- زيادة التنسيق مع الجهات المشغلة والمسؤولة عن القطاع من خلال:
  - متابعة تدريب وتوظيف الخريجين من خلال اتفاقيات مع القطاعات الاقتصادية المختلفة.
  - تبادل الخبرات مع القطاع الإنتاجي في التدريس والتدريب.
  - رفع مستوى التنسيق بين أصحاب الشأن من تعليم عالٍ، وتعليم عام، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث، والغرف التجارية.
- تطوير التخصصات المهنية والتقنية المرتبطة باحتياجات سوق العمل، من خلال:
  - استحداث برامج تقنية ذات أولوية.
  - تطوير البرامج القائمة.
  - تطوير المناهج وتضمينها التعليم الريادي والإبداعي.
  - التجميد التدريجي لبعض البرامج غير التقنية.

خامساً. المرجعية القانونية للتعليم

يعاني نظام التعليم في فلسطين من غياب المرجعية القانونية، حيث أن قانون التربية والتعليم لم يقره حتى الآن المجلس التشريعي، ولا يزال العمل وفق القانونين الأردني والمصري. كما أن قانون التعليم العالي هو القانون الأردني الصادر العام 1998، ولا يتلاءم مع المستجدات في قضايا التعليم والتكنولوجيا والبحث العلمي.

التوصيات:

1. تشكيل لجنة قانونية مختصة لدراسة قانون التربية والتعليم غير المقر بالقراءة الثالثة والنهائية، الذي تم عرضه على المجلس التشريعي العام 2005، وذلك لتحديثه وتطويره.
2. إحالة القانون لفخامة الرئيس لاعتماده حتى يلتئم المجلس التشريعي.

النموذج التطويري المقترح لإصلاح التعليم

يقوم نموذج تطوير التعليم العام والعالي على ثلاثة محاور، هي:

أولاً. فلسفة التعليم: الرؤية، وعمق المعرفة، ومهارات الحياة

بعد مراجعة شاملة لواقع التعليم العام والعالي، وتحليل جميع الوثائق المرتبطة به، والاطلاع على التجارب الدولية، تم تطوير الرؤية الحالية للتعليم لتعكس احتياجات الشعب الفلسطيني في ظل المتغيرات السياسية والتكنولوجية المتسارعة في العالم أجمع:

الرؤية المقترحة	مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية.
الرسالة	بناء نظام تعليمي يساهم في ترسيخ القيم والأخلاق الوطنية والإنسانية، ويشكل حاضنة للتفكير النقدي، ويطور أسس البحث والتوق للمعرفة، وينمي الكفايات الضرورية لبناء مواطنين فاعلين، ولتوظيف مخرجات النظام التعليمي للاستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة، ولإنشاء فرص اقتصادية واعدة تلبي احتياجات وأهداف المجتمع الفلسطيني المتنور الحديث، من خلال تمكين المعلمين المتميزين القادرين على إحداث فرق إيجابي في العملية التعليمية.
مبادئ النموذج الرئيسة	المتعلم هو محور العملية التعليمية، المعلم المتميز هو العامل الفارق لتحسين نوعية التعليم، قطاع التعليم هو على سلم أولويات الحكومة.
قيم التغيير	الانتماء للوطن، الأخلاق، التفكير والبحث، الاتصال والتواصل وتقبل الآخرين، التساؤل، الامتياز بالأداء.

ثانياً. المحور التربوي: المنهاج وتدريب المعلمين ونوعية التعليم وتحصيل الطلبة واستراتيجيات التقويم

توفير بيئة تعليمية آمنة محفزة جاذبة لجميع الطلبة بلا استثناء في المدارس والجامعات تحكمها منظومة القيم والأخلاق.	تطوير المناهج (الكتاب المقرر، الموارد، قدرات المعلم، والبيئة التعليمية) لتصبح مرتبطة بالحياة والتطبيق العملي. • تعلم الكثير من تدريس القليل. • التركيز على كيفية التعلم وليس على ما يتم تعلمه فقط. • أن يترك المنهاج أسئلة عديدة مفتوحة النهاية بلا إجابة واحدة للمساعدة في الاستكشاف والتساؤل.	تحسين أوضاع المعلمين الوظيفية والاجتماعية من خلال الأنظمة والقوانين وابتكار سلة المحفزات وتطوير أنظمة وأساليب التنمية المهنية.	الشراكة المجتمعية

اعتبار المعلم ركيزة الإصلاح والتطوير

نموذج النهوض بدور المعلم واعتباره ركيزة أساسية للإصلاح والتطوير التربوي	مدخل إلى	تحسين جودة التعليم وتوفير التعليم الملائم للجميع	من أجل الوصول إلى	متعلم مفكر مشارك مبادر منتم متمسك مسؤول متنور	وبالتالي الوصول إلى	مجتمع متقدم متعلم مواكب متحرر منتمٍ	ودولة مستقلة حرة معاصرة متقدمة

وذلك من خلال:

1. تحسين برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة (كليات التربية في الجامعات) من خلال اعتبارها من أهم الكليات في الجامعات، وبالتالي توفير الدعم اللازم لها، وتزويدها بالكوادر البشرية المؤهلة، ورفع معدلات القبول بها، وتوفير منح للطلبة المتفوقين لتشجيع الالتحاق بهذه الكلية، وزيادة وزن التربية العملية وتطوير آليات متابعتها.
2. تطوير نظام حوافز للمعلمين مرتبط بأدائهم وتحصيل طلبتهم، من خلال التقويم الذاتي ولجان المباحث المحلية. توفير سلة محفزات للمعلمين مثل: منح دراسية لأبنائهم، إسكانات، سنوات تفرغ علمي، جوائز سنوية ، منح دراسية، فرص لبعثات لزيارات علمية .. وغير ذلك.
3. تطوير نظام مساءلة، بحيث يتم تعيين المعلمين تحت التجربة لمدة سنتين قبل تثبيتهم، ومن ثم تتم متابعة أدائهم، ويمكن إعفاؤهم من مهامهم في حال ثبوت عدم جدواهم في هذه المهنة. تمييز المعلمين حسب كفاءتهم (يتم تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس مدى التميز في أداء المعلمين، من أهمها رضا الطلبة، ومستوى تحصيلهم).
4. تطوير السياسات الداعمة للمعلم وتغيير دور المشرف التربوي والمدير وإعطاء صلاحيات أكثر للمدير والمعلم.
5. توحيد برامج التدريب وربطها بنظام الثواب والعقاب.

ثالثاً. المحور التنظيمي: الإداري والمالي والهيكلي

1. اعتبار المدرسة مدرسة مدارة ذاتياً، ويتم تشكيل مجلس المدرسة من قبل المجتمع المحلي، وتعطى المدرسة صلاحيات مالية وإدارية وفنية.
2. التأكد من توفر كل مستلزمات المدرسة من مختبر حاسوب، وغرفة وسائل، وساحات وملاعب، ومكتبة مجهزة.
3. تطبيق نظام حوافز مالي خاص بالمعلمين والعاملين في المدارس التابعة للنموذج مرتبط بالأداء.
4. إعطاء المعلمين حرية في القرارات المتعلقة بتعلم طلبتهم.

آلية التطبيق:

1. اختيار 50 مدرسة شاملة من 1-12 لتجريب النظام، موزعة على مديريات التربية المختلفة حسب مكان المدرسة، وجنسها، ونوع بنائها، وتوفر الموارد المادية فيها.
2. يتم تعيين موظفين جدد بظروف مهنية أفضل بعد تدريبهم مع اختيار مدير/ة المدرسة وتدريبه/ا.
3. يتم تعيين أفضل الخريجين من كليات التربية والعلوم والآداب، وتدريبهم بشكل مكثف مع متابعتهم وإرشادهم بشكل دوري.
4. يتم تشكيل مجلس محلي تربوي مكون من أعضاء من المجتمع المحلي وتربويين وممثل لوزارة التربية للإشراف على المدرسة تربوياً ودعمها.
5. يتم تطوير نظام مالي خاص بهذه المدارس.
6. يتم تعيين 3 مشرفين تربويين داعمين للمدارس (وسط، شمال، جنوب).
7. يتم تحديد الخطوط العريضة للمعلمين فيما يتعلق بالمناهج، ويستطيع المعلمون الرجوع إلى المراجع التي يرونها مناسبة، إضافة إلى الكتاب المدرسي لتحقيق الأهداف المرجوة.
8. يتم توظيف استراتيجيات التعلم النشط في المدارس وأساليب التقويم البديل.
9. اعتماد التكنولوجيا أداة أساسية للتعلم، وتوفير كل مستلزمات ذلك.
10. تشكيل فريق تربوي داعم لهذه المدارس لضمان تنفيذ النموذج.
11. تعيين مديري المدارس من المتميزين ممن لديهم كفاءة عالية وشخصية قيادية.
21. التركيز على التعلم المرتبط بالسياق المجتمعي، وتكون إدارة هذه المدارس بالأهداف.
13. تتم متابعة المدارس بشكل دوري، والوقوف على أهم التحديات ورصد الدروس والعبر.
14. التعامل مع الطلبة على أنهم شركاء حقيقيون في العملية التعليمية ومراعاة احتياجاتهم واختلافاتهم في طرق التعلم، ومواهبهم المختلفة، ومساندتهم النفسية والأكاديمية والاجتماعية.
15. توفير جو ديمقراطي للمعلم والمتعلم داخل المدرسة.
16. اعتبار الكتاب المدرسي أحد المراجع للمعلم والمتعلم.

إجراءات ضرورية يجب اتّخاذها بشكل مباشر:

1. تجميد أي خطوات جوهرية تتعارض مع الرؤية الجديدة.
2. تبني النموذج التطويري للتعليم والبدء بتنفيذه.
3. نقاش التقرير وإقرار توصياته بمجلس الوزراء، واعتماده بموجب مرسوم رسمي.
4. تشكيل لجنة قانونية تختص بقانون التعليم لإجراء التعديلات اللازمة على المسودة الحالية.
5. ملء الشواغر العليا في الوزارة، حيث يوجد سبع إدارات عامة شاغرة، وتوزيع مراكز العمل والصلاحيات، وتعيين مجموعة من الكوادر الشابة (مديرون عامون) القادرة على إدارة

عملية التغيير والتطوير خلال الأعوام الاثني عشر القادمة.

6. تشكيل لجنة فنية عليا مكونة من مديرين عامين أساسيين، وأعضاء من اللجنة العليا في مجلس الوزراء، لمتابعة العمل اليومي، وإقرار المشاريع المنفذة التي تحقق الرؤية.
7. مراجعة المشاريع الممولة الحالية ومدى توافقها مع الرؤية الحالية للتعليم.

ملحق 1: أسماء أعضاء اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية

وزير التربية والتعليم العالي: أ. د. خولة الشخشير حالياً، وبدأ العمل مع أ. د. علي زيدان أبو زهري	رئيس اللجنة
د. سائدة عفونة	نائب رئيس اللجنة
د. صبري صيدم	عضواً
أ. د. سمير أبو عيشة	عضواً
د. ممدوح العكر	عضواً
د. مي المغثة	عضواً
د. غسان عبد الله	عضواً
م. عارف الحسيني	عضواً
أ. وحيد جبران	عضواً
أ. أحمد حنون	عضواً
أ. وسيم الكردي	عضواً
أ. عبد القادر الحسيني	عضواً
أ. جانيت ميخائيل	عضواً
أ. منير قليبو	عضواً
أ. علي خليل حمد	عضواً

وقد كلف أ. محمد عياد (مستشار الأمانة العامة لرئاسة الوزراء) بمهام سكرتير اللجنة.

ملحق 2: تنويه

هذه الوثيقة هي خلاصة عمل متواصل دام أكثر من عام، واتّبع المنهج التحليلي الحواري النقدي، وهو نتيجة جهد مجموعة من الخبراء والمختصين في التربية والتعليم ومن الحريصين على تطوير نظام شامل مرن يلبي احتياجات مستقبلية للفلسطينيين.

ملحق 3: شكر وتقدير

تتقدم اللجنة العليا لمراجعة المسيرة التعليمية بالشكر والتقدير لدولة رئيس الوزراء أ. د. رامي الحمد الله، لمبادرته لتشكيل اللجنة حرصاً على العملية التعليمية، وللحكومة السادسة عشرة لوضعها التعليم في مقدمة أولويات الحكومة، ولدورها في تحسين مخرجات العملية التعليمية. كما تتقدم اللجنة بالشكر والتقدير للعاملين في وزارة التربية والتعليم العالي، مسؤولين، وموظفين إداريين وتقنيين وفنيين، لما قدموه من بيانات ومعلومات ساهمت في إعداد هذا التقرير، ولمشاركتهم الفاعلة في العديد من اجتماعات اللجنة، كما لا يسعنا إلا أن نشكر الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم في مراحل العمل على إعداد التقرير لما قدموه من نصح ومشورة في قضايا تربوية مختلفة.

كما نتقدم بالشكر والتقدير لمديري المدارس والمعلمين، لتحملهم الرسالة المقدسة المنوطة بهم، وعملهم المتفاني في الميدان التربوي.

لهم جميعاً منا كل التقدير والاحترام ومعاً وسوياً لتحرير الوطن وبنائه